

Mr. Ahmad Alhariri

حظر الانتشار النووي - مؤتمر مراجعة ٢٠٠٥ - اللجنة الأولى

السيد الرئيس

بداية نود أن نعبر لكم عن سعادتنا برؤيتكم تقودون عملنا بخيرتكم وحكمتكم المعروفة مستندين أيضاً إلى مواقف بلدكم الصديق وحرصكم على التوصل إلى نتيجة ترقى إلى مستوى طموح الجميع . كما يود وفد بلادي أن يؤكد على تأييده التام للبيان الذي أدلى به مندوب ماليزيا الموقر باسم دول عدم الانحياز .

السيد الرئيس

لقد أفرزت اتفاقية حظر الانتشار النووي جملة من الحقوق والواجبات وهي واجبة لكلا الطرفين . الدول المالكة للسلاح النووي والدول غير المالكة . وقد قبلت الدول غير المالكة للسلاح النووي بهذا الوضع التمييزي على أساس ضمانات بأن لا تستخدم هذه الأسلحة ضدها ، طبعاً بانتظار الإزالة التامة لهذه الأسلحة . ولكن الدول المالكة لهذا السلاح بدأت بالتراجع عن هذا التعهد ، وأعرب البعض منهم عن عزمه في عدم التردد عن استخدام هذه الأسلحة ضد دول أطراف في الاتفاقية غير مالكة للسلاح النووي ، وما يزيد الأمر سوءاً هو سعي هذا البعض إلى تقويض التعددية الدولية وتعطيل آلياتها سعياً للانفراد بالقوة والتحكم بمصير الشعوب والأمم واعتماد معايير مزدوجة في التعامل مع مسائل منع الانتشار، الأمر الذي يزيد من تهديد الأمن والسلم الدوليين .

السيد الرئيس

لم تنجح اتفاقية حظر الانتشار النووي في إزالة القلق وإرساء حالة من الأمن والأمان لدى شعوب العالم لأنها مهددة بأن يستخدم هذا السلاح ضدها ، وتعند الدول المالكة في إعطاء ضمانات حقيقة ذات طبيعة قانونية ملزمة . بل أن بعض الدول المالكة للسلاح النووي تمارس سلوكاً غير مسؤول يتمثل في انتهاك منتظم لبنود الاتفاقية وذلك عبر تقديم المساعدة لهيئات وكيانات ليست أطرافاً في الاتفاقية وبهذا فإن بعض الدول المالكة للسلاح النووي قد لا تتردد في يوم ما في أن تضع أسلحتها النووية تحت تصرف الهيئات التي لا تتمتع بصفة الدول لفرض مزيد من الإرهاب والغوضى في العلاقات الدولية .

السيد الرئيس

لقد اتخذت مؤتمرات المراجعة السابقة جملة من القرارات والمقررات التي أصبحت جزءاً من اتفاقية منع الانتشار النووي والتي يجب التعامل معها جميعها بجدية وعلى قدم المساواة . ولا بد من التذكير بأن قرار التمهيد الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ إنما يعني تمديد التأكيد على هدف الاتفاقية بنزع السلاح النووي ، وأن من يعتبر أن بعض القرارات التي اعتمدها مؤتمرات المراجعة السابقة لم تعد قائمة ، أن هذا الأمر ينسحب أيضاً على قرار التمهيد ذاته .

السيد الرئيس

يتوجب علي هذا المؤتمر أن يتبنى موقفاً واضحاً وصريحاً من مسألة تحقيق عالمية المعاهدة والنظر بجدية إلى مسألة الانتهاكات التي ترتكبها بعض الدول المالكة للسلاح النووي وذلك بنقل الأسلحة النووية والخبرة والمساعدة إلى دول ليست أطرافاً في الاتفاقية كما هو الحال مع إسرائيل المتخمة بترسانة نووية هائلة تمدها بها وتطورها لها بعض الدول المالكة للسلاح النووي وتؤمن لها الغطاء الدولي وتبرر تحديها للشرعية الدولية . كما يتوجب أن يتبنى المؤتمر موقفاً حازماً بشأن ضمانات الأمن السلبية ودعوة الدول المالكة للسلاح النووي للترقيف عن الماطلة وممارسة الازدواجية واللامسؤولية واعتماد سياسة أخلاقية تتفق في حدها الأدنى مع القيم التي ينادي البعض بتبنيها وبالتالي بما يؤدي إلى تحقيق أهداف ومقاصد اتفاقية منع الانتشار ولتوصل إلى عالم يسوده الأمن والسلم بعيداً عن تهديد وجود الأسلحة النووية .

وشكراً .